الأمم المتحدة

A/61/277

الجمعية العامة

Distr.: General
21 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عرضا للإجراءات التي اتُخذت في سبيل تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويحتوي التقرير على حصر لجهود تعزيز الآليات الإقليمية التي تكفل المزيد من الدعم الفعال للبرامج الوطنية؛ والأنشطة التي تقوم بها الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة؛ والأنشطة التي ينفذها المجتمع الدولي الأوسع لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما يقدم التقرير عرضا للاستعراض الأول لتنفيذ استراتيجية موريشيوس الذي أُجري داخل إطار لجنة التنمية المستدامة.

* A/61/150.

110906 110906 06-47454 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – المقدمة	١-٣	٣
ثانيا – مشاورات لمتابعة تعزيز تنفيذ استراتيجية موريشيوس	٤-٣٨	
ثالثا – تعزيز الهياكل الأساسية الإقليمية لتنفيذ استراتيجية موريشيوس	٩-٥١٣	
رابعا – الاستعراض الذي أجرته لجنة التنمية المستدامة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس	١٤-٧٢١	
خامسا – تعميم المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منظومة الأمم المتحدة	٢٢-١٠٤٩	
سادسا – الدعم الدولي	٥٠-١٨٥٦	
سابعا – خاتمة	٥٧-٢٠٥٩	

أولا – المقدمة

١ – من الجدير بالذكر أن الجمعية العامة كانت قد أيدت، في قرارها ٣١١/٥٩، تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١]، الذي عُقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وأبرزت، من بين جملة أمور، ضرورة تركيز المزيد من الاهتمام على عملية التنفيذ، بما في ذلك عن طريق تكريس المزيد من الجهود من جانب الحكومات الوطنية؛ وبتعميم قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية في برامج عمل منظمات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالنهوض بالدعم الإقليمي لتنفيذ استراتيجية موريشيوس؛ وتعزيز الشراكة والدعم من جانب المجتمع المدني والمجتمع الدولي الأوسع.

٢ – ولهذا الغرض، حثت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٤/٦٠، الحكومات وجميع المنظمات الدولية والإقليمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ولجانها الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، وكذلك سائر المنظمات الحكومية الدولية والمجموعات الرئيسية ذات الصلة، على أن تتخذ في الوقت المناسب إجراءات لتنفيذ إعلان موريشيوس[٢] واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ[٣] تنفيذا فعالا ومتابعتهما، بما في ذلك المضي في وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج ملموسة. كما شجعت الجمعية العامة الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركاءها في التنمية على مواصلة التشاور على نطاق واسع بهدف وضع المزيد من المشاريع والبرامج الملموسة من أجل تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ، بما في ذلك عن طريق مبادرات الشراكة.

٣ – ويصف التقرير التقدم الذي حدث في سبيل مواصلة تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتنفيذ وفقا للقرار ١٩٤/٦٠. ولهذا الغرض، تمت استشارة منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمجتمع المدني، وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما يُعطي التقرير عرضا للاستعراض الأول لتنفيذ استراتيجية موريشيوس الذي أجرته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة.

ثانيا – مشاورات لمتابعة تعزيز تنفيذ استراتيجية موريشيوس

٤ – عُقدت اجتماعات المتابعة الإقليمية الثلاثة التالية للنظر في أكثر الاستراتيجيات فعالية لضمان الاهتمام المتسق والمنتظم بتنفيذ استراتيجية موريشيوس، وفقا لولاية قرار الجمعية العامة ٣١١/٥٩:

(أ) الاجتماع الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في سانت كيتس ونيفيس، من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

(ب) الاجتماع الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ في ساموا، من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

(ج) الاجتماع الإقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر المتوسط وبحر الصين الجنوبي، الذي عُقد في سيشيل من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٥ - وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنظيم هذه الاجتماعات، بمشاركة تامة من جانب المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية واللجان الإقليمية ذات الصلة، آخذة في اعتبارها الدور المحوري المأذون بأن تؤديه الكيانات الإقليمية في دعم الجهود الوطنية والإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في سبيل تنفيذ استراتيجية موريشيوس. وكان من الشركاء الإقليميين الرئيسيين مقر منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمانة الجماعة الكاريبية، ومنظمة دول شرق الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وأمانتا منتدى جزر المحيط الهادئ وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ؛ ولجنة المحيط الهندي.

٦ - وفي هذه الاجتماعات، أُلقيت نظرة مبدئية على البرنامج العالمي لتشغيل استراتيجية موريشيوس، وهو البرنامج الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتشاور مع المنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة (انظر A/60/401، المرفق). كما أُتيحت الفرصة للدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تركز على معالجة المجالات التي تتناولها استراتيجية موريشيوس، والتي تتطلب اهتماما على سبيل الأولوية في كل منطقة من مناطق هذه الجزر. وتم التركيز بشدة على الحاجة إلى إقامة و/أو تعزيز البنية الأساسية الإقليمية من أجل زيادة فعالية التنسيق والدعم للبرامج الوطنية والإقليمية. كما أُعطي اهتمام لضرورة وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة لكفالة وضع أطر وطنية متكاملة ومتعددة التخصصات يمكن من داخلها تخطيط ورصد تنفيذ استراتيجية موريشيوس. وفي هذا السياق، نظرت الدول الأعضاء في أكثر النُهج فعالية لإدراج الأطر الإنمائية الرئيسية الأخرى، وعلى الخصوص الأهداف الإنمائية للألفية، في خطط وطنية شاملة للتنمية المستدامة.

٧ - تم الاتفاق على أن بناء القدرات يشكل تحديا حاسما لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبناء على ذلك، تم التركيز على التعليم، والتدريب، وتعزيز

المؤسسات، وتم إبراز فوائد اقتسام التجارب والخبرات فيما بين هذه الدول. وتم التشديد أيضا على استصواب إقامة شراكات بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والجامعات الإقليمية والمؤسسات التقنية في بناء القدرات. ونُوقشت الحاجة إلى النظر بجدية في استخدام آلية لتيسير تشاطر أفضل الممارسات، سواء على المستوى الإقليمي أو الأقاليمي، وكذلك الاهتمام المستمر بإقامة شبكة من الخبراء باستخدام برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أبرزت هذه الدول إمكانيات تعزيز قدراتها المحلية، وحصلت على آخر المعلومات عن التقدم المحرز في سبيل استكمال إقامة اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - استضافت حكومة إيطاليا في روما يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ اجتماعا أقاليميا للدول الجزرية الصغيرة النامية، بمشاركة المنظمات والوكالات الإقليمية ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وكان الهدف من الاجتماع هو توليف المناقشات والمقترحات التي تمخضت المشاورات الإقليمية عنها، بهدف تشكيل استراتيجية مشتركة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، وتعزيز الأولويات، وإشراك المنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة في ضمان تعميم الاهتمامات ذات الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية في برامج عمل كل منها. كما أتاح الاجتماع فرصة لمناقشة متعمقة حول المسائل التي تهم هذه الدول باستمرار. وكُرس اجتماع خاص بالتعرض للأخطار وبناء المرونة لتشاطر أفضل الممارسات والإجراءات العملية والاستراتيجية لتنفيذ التكيف مع تغير المناخ، والطاقة، وتدابير تخفيف آثار الكوارث الطبيعية. وفي مجال التجارة والاستثمار، ناقش المشاركون التنوع الاقتصادي، وتنمية المشاريع المتناهية الصغر، وتحديد الفرص المتميزة وإمكانات الدخول إلى الأسواق. كما تناولت المناقشات الحاجة إلى تنمية رأس المال الاجتماعي، والتحديات التي تواجهها تنمية القدرات، ومسائل الصحة والتعليم والشباب، وآليات تخفيف وطأة الفقر. كما أكدت الدول الأعضاء على أهمية الشراكات والتعاون الإقليميين مع شركاء التنمية، باعتباره وسيلة فعالة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

ثالثا - تعزيز الهياكل الأساسية الإقليمية لتنفيذ استراتيجية موريشيوس

٩ - كان تحديد مؤسسة واحدة أو آلية مؤسسية في كل منطقة من مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية لتتحمل المسؤولية الشاملة عن ضمان تنفيذ استراتيجية موريشيوس واحدا من أهم المسائل التي تناولتها اجتماعات المتابعة الإقليمية، ثم المشاورات الإقليمية التي أجرتها المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية في هذه الدول في أعقاب ذلك. وقد أظهرت كل هذه الدول التزاما بتنفيذ استراتيجيات إقليمية منسقة تنسيقا حسنا لدعم التنفيذ الإقليمي

والقطري لبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وحققت من أجل ذلك تقدما نحو تحميل المسؤولية، عن رصد تنفيذ استراتيجية موريشيوس وتعبئة المساعدة على المستوى الإقليمي من أجل مساعدة الحكومات الوطنية، إلى منظمات إقليمية بعينها.

١٠ - في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، والتي عقدت في مدينة ''بورت اوف سبين'' يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وافقت الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي على إنشاء آلية إقليمية للتنسيق من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس في منطقة البحر الكاريبي. وسوف يقوم المنتدى الوزاري للجنة بدوره كمجلس وزاري ليقوم بالإشراف على توجيه عمل الآلية بالتعاون مع العمليات الحكومية الدولية دون الإقليمية الموجودة الآن. وسوف تشكل لجنة استشارية تقنية لمساعدة الآلية في تنسيق ورصد تنفيذ استراتيجية موريشيوس داخل منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، كما ستُنشأ أمانة في المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة، مع تحديد الترتيبات لتشاطر المسؤوليات مع الأمانات الحكومية الدولية دون الإقليمية ومع ترتيبات مناسبة لتشاطر الموارد.

١١ - وفي منطقة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، ما زالت الدول الأعضاء تناقش الخيارات المطروحة أمامها حول أفضل وسيلة لاستخدام لجنة المحيط الهندي بوصفها المؤسسة الرئيسية لدعم تنفيذ استراتيجية موريشيوس. والتحدي الرئيسي الذي تواجهه لجنة المحيط الهندي هو الاختلاف في تشكيلها عن مجموعة الدول المذكورة، ومع ذلك، فقد اتفق على أن تقوم لجنة المحيط الهندي بتقديم الخدمات التقنية لدعم تنفيذ مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجية موريشيوس على أساس مؤقت، في الوقت الذي تتواصل فيه المشاورات على المستوى السياسي حول طبيعة ونطاق اتفاق رسمي أكثر للإدارة بين لجنة المحيط الهندي ومجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبناء على ذلك، ستقدم اللجنة مساعدتها في مجالات مثل إعداد التقارير التقنية الإقليمية بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس والخطط الاستراتيجية الوطنية على التنمية المستدامة؛ وتنسيق الخدمات الاستشارية التقنية الإقليمية لدعم المبادرات القطرية؛ وتقديم الخدمات التعليمية والتدريبية وتلك الخاصة ببناء القدرات.

١٢ - سيتحمل مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ، من خلال الفريق العامل للتنمية المستدامة التابع له، المسؤولية العامة عن تنفيذ استراتيجية موريشيوس في منطقة المحيط الهادئ، بعمله في تشاور وثيق مع البعثات الدائمة في نيويورك لبلدان منتدى الدول الجزرية في المحيط الهادئ. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اعتمد مؤتمر القمة لمنتدى جزر المحيط الهادئ خطة لمنطقة

المحيط الهادئ للبدء، بين أمور أخرى، في تعزيز النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، وحسن الإدارة، والأمن. وتتسابر عملية تنفيذ أهداف خطة المحيط الهادئ عن قرب مع استراتيجية موريشيوس من خلال مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ.

١٣ - وأثناء اجتماعات المتابعة الإقليمية والأقاليمية وما تلاها من مشاورات إقليمية عقدتها المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية في كل منطقة من مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، تناولت الدول الأعضاء موضوعيا الأولويات الإقليمية والاهتمامات المستمرة، في إطار استراتيجية موريشيوس. وانتهت الأقاليم الثلاثة من وضع مصفوفات تفصيلية ترسم هذه الأولويات وتحدد أهداف وأنشطة بعينها لتحقيق هذه الأهداف. وسوف تتاح هذه المصفوفات في شكل مجمع لتكون بمثابة دليل تفصيلي لتيسير إقامة الشراكات ولإعطاء معلومات للدعم المنسق من جانب منظومة الأمم المتحدة ومن جانب المجتمع الدولي الأوسع.

رابعا - الاستعراض الذي أجرته لجنة التنمية المستدامة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس

١٤ - يجدر بالذكر أن لجنة التنمية المستدامة كانت قد وافقت في دورتها الثالثة عشرة على تخصيص يوم كل عامين لرصد تنفيذ استراتيجية موريشيوس أثناء الأوراق الاستعراضية للجنة، للتركيز على مجموعة من المسائل المواضيعية قيد الاستعراض من قبل اللجنة في ذلك الوقت. وقد عُقدت أول دورات الاستعراض التي تستغرق يوما واحدا هذه في عام ٢٠٠٦، أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة، مع إيلاء اهتمام خاص لتقييم الروابط الموجودة بين الطاقة والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية الصناعية؛ وتلوث الهواء وتغير المناخ؛ والطريقة التي يؤثر بها كل ذلك على مدى الضعف الكامن في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٥ - استعرضت لجنة التنمية المستدامة في الاجتماع التقدم الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو تحسين فرص حصول الفقراء على خدمات الطاقة وتوفيرها لهم، وتشجيع التنمية الصناعية. ونظرت اللجنة في تدابير تعزيز كفاءة الطاقة، سواء بالنسبة للسكان أو في المجالات الرئيسية للتنمية الصناعية. كما أُولي اهتمام لمبادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية من تطوير واستعمال مصادر الطاقة المتجددة. وجرى أيضا استعراض للتنمية الصناعية في هذه الدول، مع مراعاة تأثير هذه التنمية على البيئة، وتقدير مدى التقدم في تشجيع الصناعات التنافسية. وطُرحت معلومات عن وضع تنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ في إطار الجهود الأوسع التي تهدف إلى تعزيز تقديرات التعرض للمخاطر ورصدها.

كما طُرحت معلومات عن التدابير الرامية إلى الحد من تلوث الهواء، وخاصة عن طريق تشجيع زيادة كفاءة النقل والوقود.

١٦ - وفي المناقشات التي دارت حول كفاءة الطاقة، والحصول عليها، وتطورات تكنولوجيات الطاقة المتجددة والتوسع في استعمالها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أثار المشاركون في الاجتماع عددا من المسائل، من بينها التحديات التي تواجهها خيارات السياسات المختلفة وتأثير هذه السياسات، كالخصخصة مثلا، على كفاءة صناعة الطاقة وفعالية تكاليفها؛ ومزايا ومصاعب زيادة التداؤب بين الزراعة وسياسات الطاقة، باستخدام خبرة موريشيوس في توليد الطاقة من ثفل قصب السكر، على سبيل المثال، والنجاحات والتحديات في تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولوحظ أنه في ظل البيئة السائدة من ارتفاع أسعار النفط بسرعة ، فإن تنويع مصادر الطاقة أصبح أمرا هاما. وقد أشارت التقارير إلى أن هناك مبادرات هامة قد جُربت لتوليد الطاقة من الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الشمسية ومن أكثر من مصدر مشترك، وأنها أثبتت صلاحيتها في دول جزرية صغيرة نامية. وأبرزت المناقشات إمكانية تطوير الوقود الحيوي، في الوقت الذي أكدت فيه أيضا الحاجة إلى التمويل بشروط تيسيرية لإجراء دراسات الجدوى، والسياسات المحلية الداعمة، وإيجاد بيئة تمكّن من تطوير المشاريع، مع إرادة سياسية قوية لتنفيذها. ودُعيت منظومة الأمم المتحدة إلى مساندة الجهود المبذولة لتطوير مصادر بديلة للطاقة وتشجيع الصناعات التي تستهلك الطاقة بكفاءة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أُشير إلى التعاون فيما بين هذه الدول كوسيلة فعالة لتطوير خياراتها في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

١٧ - وأبرزت المناقشات أهمية الحصول على معلومات عن التكنولوجيات التي يمكن تطويعها لمختلف احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. واعتُبرت الشراكات مع القطاع الخاص والكيانات الإقليمية والدولية مفيدة لهذا الغرض. كما برزت الحاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي بتوفير التمويل للاستثمار في مجالات الطاقة.

١٨ - وتناولت المناقشات بشأن الاستراتيجيات المبتكرة للنهوض بالتنمية الصناعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية مسائل كفاءة الطاقة في صناعة السياحة، والتداؤب بين الزراعة وصناعة السياحة، والتكنولوجيات المبتكرة لإقامة صناعة محلية باستخدام الموارد المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبرز المشاركون نجاح زيت جوز الهند كبديل لوقود الديزل في بعض جزر المحيط الهادئ. ويسر استعمال وقود جوز الهند والطاقة الشمسية في الجزر النائية التي تفتقر إلى التيار الكهربي، فرص تنمية الصناعات متناهية الصغر والأعمال التجارية

الصغيرة، الأمر الذي عاد بفوائد جمة على المجتمعات المحلية وعلى الاقتصاد. كما أظهرت المناقشات المزايا التي تعود على التنمية الريفية من الروابط الواسعة بين السياحة والزراعة. وارتُئي أن هناك نقصا شديدا في بناء القدرات على البحث وجمع البيانات وتحليلها، وغير ذلك من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تدعم التقييم الدقيق لاحتياجات التنمية الصناعية. وشجع المشاركون استخدام مراكز التفوق لهذه الأغراض، ولوحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يساهم بصورة ملموسة في هذا المجال.

١٩ - وقد أبرزت المناقشات المتعلقة بالجهود المبذولة للتخفيف من تلوث الهواء وتعزيز التكيف مع تغير في المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مدى ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء تغير المناخ وتقلب الطقس. ولوحظ أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد شرعت بالفعل في دمج تدابير التكيف وبناء المرونة في استراتيجياتها للتنمية المستدامة، ومعالجة مجالات مثل الزراعة والتأمين وإدارة الكوارث. ومن مبادرات التكيف التي يجري تنفيذها نهج إقليمي لوضع مدونات للمباني واستراتيجيات للحد من الأخطار في صناعة التأمين. ومن الأمور التي اعتُبرت هامة أيضا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية العمل على تعميم استراتيجيات التكيف في تخطيط التنمية المستدامة. وقد أكدت المناقشات أهمية تمويل دراسات الجدوى ودراسات مدى التعرض للأخطار عند وضع خطط للطاقة المستدامة، والحاجة إلى نهج عالمي إزاء التضامن والمسؤولية المشتركة في معالجة الطاقة المستدامة وتغير المناخ.

٢٠ - أما فرصة استعراض التقدم الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مجموعة المسائل المواضيعية في الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة فقد لاقت استحسانا كبيرا. إذ منح الاستعراض المجتمع الدولي فرصة لتقدير إنجازات وتحديات وإمكانيات الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية. وقد أكدت الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية تعبئة الموارد وزيادة التماسك في مساعدات المانحين من أجل تعزيز أوجه النجاح هذه.

٢١ - ويجدر بالملاحظة أيضا، أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقوم الآن، بدعم من حكومة إيطاليا، بتنفيذ مشروع للمساعدة في وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، عقدت الإدارة المذكورة حلقة عمل في أيار/مايو ٢٠٠٦ خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة لتقييم حالة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، لتشاطر أفضل الممارسات وللاتفاق بشأن الخطوات التالية في تنفيذ المشروع. وهذا المشروع جار الآن.

خامسا – تعميم المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منظومة الأمم المتحدة

٢٢ – وفقا للقرار ٣١١/٥٩، شرع عدد من المنظمات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة بتعميم المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في برنامج عمل كل منها، وتعيين مراكز تنسيق بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرد موجز بالأنشطة التي تقوم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بتطبيقها في سبيل تنفيذ استراتيجية موريشيوس، في الفقرات من ٢٣ إلى ٤٩ أدناه.

٢٣ – وأدرك مؤتمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العادي الثامن، الذي عقد في البرازيل في آذار/مارس ٢٠٠٦، أن هذه الجزر هي موطن عدد غير عادي من الأنواع المستوطنة في كل وحدة من المساحة السطحية من النظم الايكولوجية الفريدة، فاعتمد برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للجزر، والهدف الرئيسي منه هو الحد بشكل ملموس من الخسارة في التنوع البيولوجي للجزر حتى عام ٢٠١٠ وما بعده. ويعين برنامج العمل حوالي ٥٠ إجراء من الإجراءات ذات الأولوية المحددة الجزر ترمي إلى حفظ وحماية التنوع البيولوجي للجزر؛ بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول للاستفادة من تشاطر الموارد النوعية للجزر؛ واستعمال المعارف التقليدية بشكل فعال؛ وبناء القدرات بغية حماية التنوع البيولوجي للجزر. وسيُعيَّن عما قريب مسؤول عن التنوع البيولوجي في الجزر ومن المتوقع أن يعمل هذا المسؤول أيضا كمركز تنسيق تنفيذ استراتيجية موريشيوس ضمن أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٤ – وقد أدرك مؤتمر الأطراف التحديات الخاصة المتعلقة بالقدرات والوصول التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الإرشاد الذي قدمه مرفق البيئة العالمية، وهو الهيكل المؤسسي لإدارة الآلية المالية للاتفاقية. وقد طلب مؤتمر الأطراف من المرفق أن يتبنى برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للجزر ويدرك أهميته بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يقدم الدعم من أجل تنفيذ البرنامج، وأن يمضي في تبسيط إجراءاته كي يتسنى مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥ – وظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعم خلال العام المنصرم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية للتكيف مع تغير المناخ. كما يقوم بمساعدة جزر سليمان وفيجي في تحسين قدراتهما على التكيف في قطاعي السياحة والصحة. وفي أعقاب كارثة التسونامي في عام ٢٠٠٤، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة – برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المصدر مبادئ توجيهية تتعلق بإعادة التأهيل والإنعاش، ونظم اجتماعا في

القاهرة لبحث هذه المبادئ. وتقوم الوكالة، بالشراكة مع الحكومة الفرنسية، بمساعدة بعض جزر المحيط الهادئ في وضع نُهُج دورة مراحل إدارة النفايات عن طريق دراسات الجدوى. وما برح برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقدم أيضا المساعدة التقنية والمالية من أجل الإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبرية والبحرية.

٢٦ - وفي منطقة البحر الكاريبي، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع مقترحات للمشاريع لتحسين إدارة المرافق الصحية والمياه العذبة، في حين يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة - بتنسيق تقييم موارد الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، الذي يستحدث مجموعة من وسائل الطاقة المتجددة. وفي مجال التنوع البيولوجي، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز القدرات المحلية لحماية الأنواع الأصلية والمعارف التقليدية. ويتحقق هذا من خلال التعاون مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي في مشاريع لحماية وحفظ الأنواع الأصلية. كما اشتركت الدول الجزرية الصغيرة النامية من جميع الأصقاع في مناسبات أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل التدريب المهني وبناء القدرات لتنفيذ الاتفاقات متعددة الأطراف للبيئة. كما يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل في برنامج الكاريبي للبيئة ويشجع ويعزز التعاون الإقليمي والتعاون بين دول الجنوب في تنفيذ واسع النطاق لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ.

٢٧ - وما برحت منظمة السياحة العالمية نشطة في منطقة أفريقيا، حيث استكملت الخطة الاستراتيجية لتنمية السياحة في الرأس الأخضر، وعقدت حلقة عمل إقليمية في سيشيل. وفي ملديف، عملت المنظمة العالمية للسياحة على تقييم آثار كارثة التسونامي في عام ٢٠٠٤، وأكملت خطة رئيسية للسياحة من أجل الدولة العضو. كما عملت الوكالة على تعزيز تنمية السياحة الإقليمية والمستدامة في عدد من بلدان جزر المحيط الهادئ وعقدت اجتماعا للمساعدة التقنية لتقييم حساب الساتل السياحي في فيجي.

٢٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم إعداد برنامج العمل الاستراتيجي لبلدان جزر المحيط الهادئ وتنفيذه مبدئيا في خلال المشروع الدولي للمياه. ويعمل هذا المشروع مع جماعات رائدة في ١٤ بلدا من بلدان جزر المحيط الهادئ لإيجاد طرق عملية لتعزيز الإدارة البيئية في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: مصائد الأسماك الساحلية، والحد من النفايات، وحماية المياه العذبة. وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم أيضا لإبرام اتفاقية مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بنجاح. والعمل جار حاليا في مشروع متابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في تنفيذ الاتفاقية. وتهدف المساعدة إلى بناء الأطر القانونية

والقدرات للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بقصد القيام ببرامج الإدارة. والعمل جار الآن لإعداد مشروع مماثل من أجل منطقة البحر الكاريبي.

٢٩ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن بدعم عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما جزر المحيط الهادئ، لمعالجة مشكلة الأنواع الغريبة الغازية، كما يدعم العديد من المشاريع التي تعالج مسائل الطاقة المتجددة، والكفاءة في الطاقة، وتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويسعى مشروع الحد من غازات الدفيئة في جزر المحيط الهادئ عن طريق الطاقة المتجددة إلى تخفيض معدل النمو لانبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن استعمال الوقود الأحفوري في بلدان جزر المحيط الهادئ عن طريق إزالة العوائق الماثلة أمام استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة، على نطاق واسع. ويهدف المشروع الكاريبي لتنمية الطاقة المتجددة إلى إزالة العوائق الماثلة، أمام استخدام الطاقة المتجددة في منطقة البحر الكاريبي. ومن خلال إجراءات محددة للتغلب على العوائق الماثلة أمام السياسات والتمويل والقدرات والوعي، يُقدَّر ازدياد مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في رصيد الطاقة في المنطقة بشكل ملموس.

٣٠ - وتدعم استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التكيف مع تغير المناخ، على وجه التحديد، وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتكيف مع تغير المناخ من خلال مجموعة واسعة من خيارات السياسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وتعمل هذه الوكالة مع عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على الأموال لمعالجة أولويات التكيف في مجالات مرونة النُظم الإيكولوجية والتنمية ذات المرونة المناخية. وعلاوة على ذلك، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع برامج عمل وطنية للتكيف، في سبع دول جزرية صغيرة نامية وهي من أقل البلدان نموا. وهذه البرامج معدة لبناء القدرات لمعالجة احتياجات التكيف الملحة والفورية، ولتحديد تكاليف إجراءات التكيف في المستقبل وأولوياتها. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشاريع ستمكّن ٣٣ دولة جزرية صغيرة نامية من إكمال وسائلها الوطنية الثانية المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣١ - كما تسهم اليونيدو في مشاريع الطاقة المستدامة الجارية. والجدير بالملاحظة المبادرة الجزرية الشاملة للطاقة المستدامة، التي تعمل على تعزيز إنتاج الطاقة المستدامة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد في جزر دومينكا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا. وفي منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر

الصين الجنوبي، اشتركت اليونيدو مع حكومة ملديف في إنشاء مركزين تجريبيين لتنمية المجتمعات المحلية بمصادر طاقة متجددة، سيقومان بتقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية.

٣٢ - ساهمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، من خلال اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في إكمال العنصر الأول في النظام العالمي لرصد المحيطات وشهدت إنجاز أكثر من ٥٦ في المائة من نظام رصد المحيطات في الموقع. ولتحسين إدارة الكوارث الطبيعية، ما برحت اليونسكو تعمل على تدعيم نظام الإنذار عن التسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثاره وإعداد مختلف المواد التعليمية لتحسين التأهب للكوارث.

٣٣ - ومن خلال البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة، قامت اليونسكو بعدد من المشاريع العملية لمعالجة مسألة الطاقة، كإنشاء نُظم الطاقة الشمسية الفولطائية الضوئية في بربادوس وتقديم المساعدة التقنية للطاقة الريحية الموصولة بشبكة توزيع في نيوي. كما تدعم اليونسكو مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في اتفاقية حماية التراث العالمي الطبيعي والثقافي وفي الشبكة العالمية لمحميات الغلاف الجوي. وقد أقرت لجنة التراث العالمي مؤخرا برنامج التراث العالمي من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٤ - وتستخدم اليونسكو في عملها بشأن الشباب، ولا سيما من خلال المشروع الإقليمي الكاريبي، درب الشباب، السياحة التراثية، بالإضافة إلى التعليم، بقصد تمكين الشباب. وقد اضطُلع بجهود لا تقل أهمية من أجل التعليم ومد يد العون للشباب والبالغين في مجال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والصحة. وفي مجال الثقافة، عقدت اليونسكو اجتماعات إقليمية لتقديم اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي وتلاحظ أن تحفا من تونغا، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وفانواتو، وكوبا كانت بين أول ما أعلن من روائع التراث الشفهي وغير المادي.

٣٥ - كما تسهم اليونسكو في عدد من المبادرات لتحسين النقل والاتصالات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فمن خلال البرنامج الدولي لتطوير الاتصالات، يجري تنفيذ ١٩ مشروعا جديدا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بمبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٤٩٧ دولار. وتشمل هذه مشاريع تتعلق بإصلاح قوانين وسائط الإعلام في الرأس الأخضر، والإنتاج الإذاعي للمجتمعات المحلية في تيمور - ليشتي، والتدريب من أجل غرفة الأخبار الرقمية في إذاعة سانت لوسيا. وتسهم اليونسكو أيضا في إنشاء مشاريع رائدة لمراكز وسائط الإعلام المتعددة للمجتمعات المحلية في بربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وكوبا، وكذلك في مشروع لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ''مشروع شبكة الشعب أولا'' لدعم بناء

السلام في جزر سليمان. كما قدمت اليونسكو مؤخرا مساهمة لجامعة جزر الهند الغربية لدعم مبادرة الاتحاد الجامعي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦ - وقد سعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى معالجة العديد من عناصر استراتيجية موريشيوس، من خلال برنامج عمل لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي؛ وتشمل الأنشطة المبرمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ اجتماعا للخبراء من أجل استعراض الأثر المالي لتحرير التجارة في النُظم الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي؛ واجتماعا رفيع المستوى لسلطات منطقة البحر الكاريبي المسؤولة عن إدارة موارد المياه؛ ودراسة حالة عن الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي؛ ودراسة عن الضعف الاجتماعي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي؛ ودراسة عن التوقعات بالنسبة للنظم الاقتصادية لدول البحر الكاريبي، القائمة على السياحة.

٣٧ - وما برحت أمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي تدعم البلدان الأعضاء في الاستعداد لآثار الكوارث الطبيعية والبيئية التي تواجهها هذه المنطقة دون الإقليمية، والاستجابة لها والتخفيف منها. وثمة وسيلة هامة لمواجهة آثار الإعصارات والأمطار الغزيرة والزلازل الأرضية والنشاط البركاني وغير ذلك من الظواهر الطبيعية التي تهدد هذه البلدان، وهي المنهجية التي أنشأتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحسَّنتها من أجل تقييم الأثر الاجتماعي وأثر الاقتصاد الكلي المترتب على هذه الأحداث. وقد اشتركت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي بنشاط في الأعمال المتعلقة بتنفيذ قرار متصل بمنطقة البحر الكاريبي واضطلعت في هذا السياق بالتقييم الجاري للنُظم الإيكولوجية للبحر الكاريبي، وهو تقييم دون إقليمي يستند إلى نمط التقييم الإقليمي للنُظم الإيكولوجية الذي يضطلع به عالميا برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويساعد هذا التقييم على جمع معلومات عن البحر الكاريبي، من جميع القطاعات داخل منطقة البحر الكاريبي وخارجها. بالاستناد إلى المعلومات المجموعة، سيوفر هذا التقييم دليلا عن أهمية البحر الكاريبي بالنسبة للمنطقة، وبذا يزيد من تعزيز الأسباب الموجبة لضمان سلامة هذا البحر.

٣٨ - وقد أجرت أمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي أبحاثا تتعلق بتحليل الاتجاهات في التدفقات التجارية وأوجه التقدم المحرزة في المفاوضات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف. ومن بعض الوثائق الرئيسية ما يلي:

(أ) ''اتفاق كوتونو: مسائل وآثار ونتائج مختارة تتعلق بالنُظم الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي'': وقد بُحث التقرير في اجتماع فريق الخبراء، المتعلق بحالة العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الكاريبي بموجب اتفاق كوتونو، الذي عُقد في بورت أوف سبين، في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

(ب) ''التجارة الحرة وتنمية الزراعة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي''، هذه الدراسة تدرس الخيارات المتاحة لبلدان البحر الكاريبي لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي، بالنظر إلى التغيرات الطارئة على الاقتصاد الدولي. كما تقدم لصانعي السياسة الوسائل لتقديم الدعم المؤسسي، لصغار المزارعين على وجه الخصوص؛

(ج) ''إعادة تشكيل الصناعات في منطقة البحر الكاريبي للتصدي لتحديات تحرير التجارة'' وتُقيِّم هذه الدراسة التغيرات في الترتيبات التجارية القائمة بين بلدان منطقة البحر الكاريبي والبلدان المتقدمة الكبرى، وذلك فيما يتعلق بالصناعات الزراعية التقليدية. وتشمل هذه الدراسة استراتيجيات تتعلق بجدوى الصناعات في المستقبل.

٣٩ - وتسعى أمانة الجماعة الكاريبية (كاريكوم) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى تحسين التنسيق الإقليمي في القطاع الزراعي في المنطقة من خلال تحسين النُهج الإقليمية لمعالجة مسائل الأمن الغذائي. وستقام مناسبة لتعبئة الموارد في منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٦ من قِبل أمانة الفاو وكاريكوم.

٤٠ - وقد تم التوقيع على اتفاق للتعاون في مجال رصد الأرصاد الجوية - المائية، واتقاء الكوارث الطبيعية والإنذار المبكر، بين أمانة كاريكوم وحكومة إيطاليا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وذلك للشروع في دراسة جدوى من أجل إنشاء نظام رصد حديث للأرصاد الجوية - المائية في منطقة البحر الكاريبي. ومن المبادرات الأخرى الكبيرة الجارية إنشاء مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ، ومشروع تعميم التكيف مع تغير المناخ، ومشروع الإدارة المتكاملة لخط تقسيم المياه وللمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي؛ ومشروع إدارة النفايات في شرق البحر الكاريبي؛ وبرنامج تنمية الطاقة المتجددة في منطقة البحر الكاريبي؛ والشراكة الشاملة للمياه في منطقة البحر الكاريبي؛ والآلية الإقليمية للمصائد في البحر الكاريبي.

٤١ - ما برح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يدعم بنشاط تنفيذ استراتيجية موريشيوس، ولا سيما فيما يتعلق بالتدرج انطلاقا من وضع أقل البلدان نموا[٤]، والعولمة وتحرير التجارة[٥]، والتجارة والمالية[٦]. وتهدف إجراءات الأونكتاد إلى تحسين قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على استخلاص فرص اقتصادية جديدة وتفادي

التهميش من جراء العولمة. ويتضمن هذا بحث وتحليل، وتقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتعلق باستراتيجيات الانتقال السلس في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي سترتقي من وضع أقل البلدان نموا إلى سياسات التجارة والاستثمار.

٤٢ - وما برح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على صلة وثيقة بأعمال لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لقياس وتحليل مدى الضعف الاقتصادي للبلدان النامية بشكل عام، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص. ولقد انتهت هذه الأعمال في عام ٢٠٠١ بإدخال الرقم القياسي للضعف الاقتصادي في المنهجية المتعلقة باستعراض قائمة أقل البلدان نموا. وكان ثمة إثراء لهذا الرقم القياسي في عام ٢٠٠٣ من منطلق توخي القيام في عام ٢٠٠٦ باستعراض لهذه القائمة، وهو استعراض يجري كل ثلاث سنوات. وقدم الأونكتاد أيضا إلى لجنة السياسات الإنمائية دراسة موجزة عن مدى ضعف ساموا، وهي بلد مؤهل للإخراج من مستوى أقل البلدان نموا. ووفقا للفصل الثاني عشر من استراتيجية موريشيوس، ما فتئ الأونكتاد يساعد البلدان التي تقوم بالخروج من هذا المستوى في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لكفالة الاضطلاع بخروج سلس في سياق توقع فقد المركز المتعلق بأقل البلدان نموا (مثل الرأس الأخضر وملديف).

٤٣ - واحتفظ الأونكتاد أيضا باقتراحه المتصل بإجراء إصلاح للقاعدة المتعلقة برفع اسم ما من القائمة، مما يعزز من أهمية الفقرة ٦٤ من استراتيجية موريشيوس[٤] بشأن تحسين عرض مدى ضعف البلدان الجزرية الصغيرة النامية في سياق الاستعراض الدوري لقائمة أقل البلدان نموا. ومن شأن الإصلاح المقترح من جانب الأونكتاد أن يجعل من معيار الضعف الاقتصادي شرطا حتميا في قاعدة رفع الاسم الحالية. ووفقا لهذا الإصلاح المزمع، الذي طالبت به دول عديدة، لا يجوز التوصية برفع اسم أي بلد يعتبر بالغ الضعف (إزاء عدم بلوغه عتبة رفع الاسم فيما يتصل بالرقم القياسي للضعف الاقتصادي، على سبيل المثال)، وذلك بصرف النظر عن أدائه في سياق المعيارين الأخيرين (هبوط الدخل، وضآلة الأصول البشرية).

٤٤ - ومنذ بداية تنفيذ استراتيجية موريشيوس والأونكتاد يواصل كذلك استخدام الرقم القياسي للضعف الاقتصادي وبعض عناصره الانفرادية من أجل تسليط الضوء على مدى ضعف البلدان الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز الحجة القائلة بأنه ينبغي إيلاء مراعاة خاصة لتلك البلدان من قبل منظمة التجارة العالمية. ومن المقدر أن هذه البلدان تعد، من الناحية

الاقتصادية، أكثر ضعفا بنسبة ٣٤ في المائة بالقياس إلى سائر البلدان النامية، مما يرجع إلى حد بعيد إلى تعرضها للكوارث الطبيعية وإلى ارتفاع معدل تركيز صادراتها.

٤٥ - ومنذ صدور إعلان الدوحة الوزاري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، حيث وضعت منظمة التجارة العالمية برنامجا للعمل بشأن الاقتصادات الصغيرة، ما برح الأونكتاد يساعد البلدان الجزرية الصغيرة النامية التي تحظى بعضوية المنظمة، وذلك بتوفير مدخلات مفاهيمية وإحصائية تتصل بالسياسة العامة، لصالح هذه البلدان، في سياق مناقشاتها مع سائر أعضاء المنظمة بشأن الاقتراحات التي تطالب بتقديم تنازلات محددة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف. ولقد شدد الأونكتاد، بصفة خاصة، على أهمية القيام، في إطار برنامج العمل، بالتفاوض بشأن الرقم القياسي للضعف الاقتصادي، باعتباره وسيلة إحصائية لإبراز ما تتسم به هذه البلدان الجزرية الصغيرة النامية من ضعف على صعيد التجارة.

٤٦ - واستمر الأونكتاد كذلك في توفير دعم موضوعي لعدد من هذه البلدان فيما يتصل بعملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وعلى صعيد الدعم المقدم لعملية الانضمام هذه، كان هناك تركيز خاص على تلك الرابطة الهامة القائمة بين استراتيجيات التنمية المتصلة بقطاعات بعينها والعروض الوطنية ذات الصلة التي يزمع التفاوض بشأنها مع الأعضاء، ولا سيما في مجال التجارة في الخدمات.

٤٧ - واليوم، تقوم لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، على نحو نشط، بمناقشة ثلاثة مقترحات مقدمة من مجموعة من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، تتضمن دولا جزرية صغيرة نامية، وهي مقترحات تطالب بالاعتراف الرسمي بحق البلدان الأعضاء في تسمية هيئات إقليمية تتولى مساعدتها في تنفيذ اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة، والاتفاق المتصل بجوانب حقوق الملكية الفكرية في ميدان التجارة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أذن المؤتمر الوزاري السادس بالاستمرار في رصد هذه المقترحات المقدمة من بلدان ذات اقتصادات صغيرة، وذلك بهدف توفير الاستجابة اللازمة لقضاياها الخاصة بالتجارة، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٤٨ - ولقد أدرجت استراتيجية موريشيوس في برنامج عمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وحددت جهة لتنسيق المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، كما نُشرت استراتيجية موريشيوس في كتاب من كتب الجيب. وقام المكتب بمساندة مشاركة تلك الدول في مختلف المناسبات ذات الصلة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي وبرعاية الأمم المتحدة، كما شجع المؤسسات المالية الدولية على تقديم مخططات تأمينية للدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة للكوارث،

وأيضا على الاضطلاع بدور أكبر حجما فيما يتصل بتمويل تنفيذ الاستراتيجية. وتعاون المكتب كذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تهيئة اتصالات ساتلية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقع في منطقة المحيط الهادئ.

٤٩ - واضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات أيضا بإنشاء مركز تنسيق من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس، من خلال برنامجه المتعلق بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والاتصالات في حالات الطوارئ. ووضعت آلية لتقديم المساعدة مع إيلاء الأولوية للمجالات التالية: تحقيق الوصول للجميع؛ وإصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالبلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛ والاتصالات في حالات الطوارئ.

سادسا - الدعم الدولي

٥٠ - تتولى الوكالة الكندية للتنمية الدولية مساندة تنفيذ استراتيجية موريشيوس، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي. وفي إطار مساعدة الوكالة، تقوم البلدان الكاريبية بتعزيز التخطيط بشأن الكوارث مع تشكيل هيئات وطنية لإدارة الطوارئ في جميع أنحاء المنطقة. وفي مجال التجارة، تدعم الوكالة صندوق الاستجابة في إطار السياسة التجارية الإقليمية بمنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الرفاه الاقتصادي، ومشروع السياسة التجارية لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي. وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز القدرات، وتحقيق تكامل السوق الإقليمية، وتنمية السياسات التجارية، وتعديل الاقتصاد. وتقوم الوكالة كذلك بدعم تنمية المؤسسات الخاصة، وتوفير المساعدة التقنية من خلال عدد كبير من ذات القنوات.

٥١ - وتستجيب الوكالة للنداءات المتعلقة بتحسين التعليم في الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق ثلاثة مشاريع رئيسية: برنامج غيانا لتدريب مدرسي التعليم الأساسي، الذي يركز على تحسين نوعية المعلمين والنتائج التعليمية فيما بين السكان الأصليين؛ وبرنامج جامايكا للتعليم والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، الذي يتعاون مع برنامج اليونيسيف في جامايكا ويركز على تحسين إمكانية الوصول والنوعية فيما يتعلق بتعليم وتنمية الأطفال في سن مبكرة، وخاصة لدى الجماعات الضعيفة، وصندوق الصحة والتعليم في هايتي الذي يوجه اهتمامه نحو نوعية الوصول إلى الخدمات في مجال التعليم الأساسي والبرامج المدرسية والموارد الأكاديمية.

٥٢ - وخلال العامين الماضيين، نظمت الصين حلقة تدريبية عن التدريب التقني على الزراعة المدارية، كما عقدت حلقة دراسية دولية بشأن التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقوم هذا البلد باستضافة ما يقرب من ١٧٠ من طلبة هذه الدول كل عام في مؤسسات التعليم العالي لديه. وفي ميدان الصحة، أوفدت الصين أفرقة طبية لدعم تدريب العاملين بالقطاع الصحي في بابوا غينيا الجديدة وتيمور - ليشتي وجزر القمر والرأس الأخضر وسيشيل وغيانا وغينيا - بيساو وفانواتو. وأعلنت الصين، في وقت متأخر، تبرعها بمبلغ ٥٠ مليون دولار من أجل منظمة السياحة بجنوب المحيط الهادئ، كما أنها أسهمت في المحفل المتعلق بالتعاون بين الصين والبلدان الجزرية بالمحيط الهادئ في ميدان التنمية الاقتصادية، الذي عُقد بفيجي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٥٣ - وتتولى استراليا تدعيم المشاريع المتعلقة بتقليل الضعف وتحسين التكيف في البلدان الجزرية بالمحيط الهادئ. ومن بين الأنشطة ذات الصلة، الاضطلاع ببرنامج لرصد مستوى سطح البحر على المدى الطويل، وتمويل مبادرة تتصل بالضعف والتكيف، إلى جانب توفير المساعدة اللازمة لمشروع التنبؤ بالمناخ من أجل تحسين مستوى التوقعات بأحوال الطقس. ويؤدي هذا البلد أيضا دورا رائدا في مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع الدولي ويقيم شراكات معها وذلك بغية تعزيز نظم الإنذار الخاصة بأمواج تسونامي في المحيطين الهادئ والهندي وتحسين التأهب للكوارث وبناء القدرات.

٥٤ - وفي حكومة استراليا منصب وزاري للبيئة والتراث، يقوم بتشجيع إدارة الشؤون البيئية على نحو سليم ومعالجة التنوع الأحيائي، وتقديم المساعدة التقنية في المنطقة. وبالإضافة إلى هذا، قام مهندسو البيئة الاستراليون بتحديد وتجميع جميع الملوثات العضوية الثابتة المعروفة في ١٣ من البلدان الجزرية بالمحيط الهادئ. وتواصل استراليا مساندة تنمية مصائد الأسماك من خلال برنامج ثنائي وإقليمي للمساعدة، حيث تقوم الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية بوضع استراتيجية تتعلق بالأسماك والتنمية في منطقة المحيط الهادئ.

٥٥ - وعلى الصعيد الصحي، تشارك أمانة جماعة المحيط الهادئ ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف في إطار برنامج المعونة الاسترالية الذي يوفر التمويل اللازم للتأهب للأوبئة، وإجراء دراسات استقصائية صحية، والنهوض ببرنامج لمكافحة السل، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومقاومة الملاريا، إلى جانب قضايا أخرى من القضايا المتصلة بالصحة. وثمة ارتباط وثيق بين المياه والصحة، وتقوم الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية بمعية لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ ومنظمة

الصحة العالمية، بدعم تنمية خطط سلامة المياه، بالإضافة إلى مساعدة توفالو في تحسين شبكات إمدادات المياه لديها. وتقدم استراليا أيضا ١,٨ من ملايين الدولارات الأسترالية إلى اللجنة لتمويل مبادرات تتعلق بالطاقة، إلى جانب مساندتها للدراسة الإقليمية الخاصة بالنقل في منطقة المحيط الهادئ. وأنشأت لهذا الغرض، صندوقا لتوفير الدعم التقني للنقل.

٥٦ - وساندت المكسيك الدول الجزرية الصغيرة النامية على صعيد التعليم، عن طريق منح زمالات دراسية. وتسهم المكسيك كذلك في عدد من المبادرات الإقليمية التي تتصل بما يقع من هذه الدول في منطقة البحر الكاريبي، مما يتضمن عقد دورتين دراسيتين مكثفتين بشأن الرصد والمنع والتيقظ في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتنظيم حلقات تدريبية دولية لأساتذة تدريس اللغة الإسبانية كلغة ثانية؛ وعقد حلقات تدريبية أخرى عن التفاوض بشأن المعاهدات التجارية؛ وإجراء حلقات تدريبية دولية من أجل التدريب على البروتوكولات والسلوك المتبع في المفاوضات والمؤتمرات الدولية، وكذلك قامت حكومة المكسيك بما ينبغي من مشاركة وتنظيم فيما يتصل بعدد كبير من مشاريع بناء القدرات التقنية، إلى جانب فرص التعاون بين بلدان الجنوب، وتقاسم المعارف بين خبراء المكسيك وخبراء الدول الجزرية الصغيرة النامية. واضطلع المتخصصون المكسيكيون بالتشاور وتبادل الخبرات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجالات من قبيل التنوع الزراعي، والأسمدة البيولوجية، والري، والسياحة المستدامة، والهيدرولوجيا، والرسوم والخرائط الملاحية، فضلا عن تنمية الحرف اليدوية.

سابعا - خاتمة

٥٧ - ركزت غالبية أعمال متابعة الاجتماع الدولي على وضع الأطر وإرساء القواعد وصوغ البرامج فيما يتصل بالتنفيذ الفعال لاستراتيجية موريشيوس. والدول الجزرية الصغيرة النامية مؤهلة اليوم للقيام، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بمتابعة تنفيذ استراتيجية موريشيوس هذه، على نحو أكثر تنسيقا، بدعم المجتمع الدولي.

٥٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، ستعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تعزيز الآلية المتعلقة بتشجيع توفير دعم متماسك من جانب منظومة الأمم المتحدة والدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال عملية معززة من العمليات الاستشارية المشتركة بين الوكالات. وسيولى الاهتمام أيضا لمسألة وضع استراتيجية لتعبئة الموارد وتشجيع مبادرات الشراكة. ويلزم كذلك تقوية الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي على صعيد تنفيذ استراتيجية موريشيوس. ومن المتوخى أن زيادة الدور الذي تؤديه الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على نحو محدد. وسيجري تشجيع ذلك.

٥٩ - وسيجري التركيز على تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبغية الوصول إلى هذا الهدف، ستقوم وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على برنامجها الخاص بإعادة تنشيط شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية وتدعيمها، والقيام من جديد بتنشيط وتنفيذ برامج من قبيل برنامج توفير المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، حتى يصبح أداة أكثر فعالية لتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات فيما بين هذه الدول. وستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التشديد على مساندة عملية إعداد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المستدامة في هذه الدول الجزرية، باعتبارها خطوة تكاملية نحو تشجيع وجود نهج مشترك بين الأنظمة يتسم بحسن التنسيق عند تناول التنمية المستدامة في تلك البلدان. وسوف يستمر العمل بشأن وضع مشروع للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، وسينشد بنشاط البدء في مشروع مماثل في منطقة البحر الكاريبي. ومن الجدير بالترحيب الحار أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الدعم اللازم لهذه الجهود.

الحواشي

(١) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.11.A.4 والتصويب).

(٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) A/CONF.207/11، الفصل الثاني عشر.

(٥) المرجع نفسه، الفصل الثالث عشر.

(٦) المرجع نفسه، الفصل العشرون، الفرع دال.